ڤاتسلاڤ هاڤل

كتاب مفتوح إلى غوستاڤ هوساك

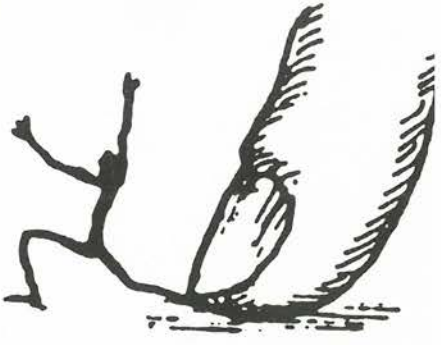

دار الجديد

فاتسلاف هافل

كتاب مفتوح
إلى غوستاف هوساك

نقله الى العربية حسني زينه

دار الجديد
بيروت

حقوق النص العربي محفوظة.
الطبعة الأولى ١٩٩٠
ص.ب : ١١/٥٢٢٢ بيروت ــ لبنان
تلفون: ٨٣٤١٣٤ ـ ٣١٤٨٤٠ ـ ٨٦٣٣٧٥
تلكس: ICATEL 20373 LE

تصميم الغلاف والاشراف الفنّي: طلال حاطوم

أَيسا من وِجدان من يكفها نقل هذا النص، تَوّاً، من التشيكية إلى عربيـة وَسَطٍ، اضطرت دار الجديد، باغية، إلى التذرع بالترجمة الفرنسية التي وضعها J.Rupnik ونُشرت، إلى ستّة مترجمة أخرى من نصوص هافل، تحت عنـوان Essais Politiques وصدرت خـريف ١٩٨٩ عن دار Calman-Lévy دَرْج سلسلة «Liberté de l'esprit»، فحسبها عذيرا أيسها.

وجّه فاتسلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكي الحالي، هذا الكتاب المفتوح إلى غوستاف هوساك، الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي آنذاك، في الثامن من نيسان ١٩٧٥.

سيدي الأمين العام، ص ٩*

في مصانعنا ومكاتبنا يعمل الناس بانضباط وإما ما يُؤتيه كدُّ هؤلاء المواطنين من ثمار فبيِّن للعيان يُترجم عنه ما تؤول إليه العيشة من مزيد رغد والأحوال من سعة، فالناس يبتنون المنازل، يبتاعون السيارات، يلدون الأولاد، يلهون، يعيشون. بداهة، ليس لهذا كله أن يُستفاد منه الشيء الكثير بشأن نجاح سياسة الحكومة التشيكوسلوفاكية الحالية أو اخفاقها: ففي أعقاب كل حَقبة من حِقَب الفوران الاجتماعي، يعود الناس على سبيل الاعتياش إلى مزاولة أعمالهم اليومية أي أنهم إنما يفعلون ذلك من أجل أنفسهم لا بسبب الحكومة، أية كانت.

إلاّ أن الناس لا يقتصرون على مجرّد المضيّ إلى العمل، ثم استهلاك ما يشاؤون والعيش كيفما يهوون. بل إنهم يأخذون أنفسهم بالإعلان عن أهداف إنتاجية يُحققونها أو يتخطونها ويُشاركون بلا تلكؤ في الانتخابات وينتخبون بالإجماع كل المرشحين المقترحين ويُناضلون بنشاط في منظمات سياسية عدة ويحضرون الاجتماعات ويسيرون في المظاهرات ويُؤيدون كل

* مردّ أرقام الصفحات المُثبتة في الهامش إلى «الأصل» الفرنسي.

ما يُطلب منهم أن يُؤيدوه ولا تبدر منهم بادرة على مخالفة سياسة الحكومة.

وهذه الوقائع التي ما عاد إلى إغفالها من سبيل، ولا بد من التوقف عندها لِتَبَيُّن حقيقة كونها مصداقاً لنجاحكم في إنجاز البرنامج الذي توخت قيادتكم إنجازه: كسب دعم الشعب وتوطيد حال البلد. ص ١٠

الجواب أولاً وآخراً موقوف على ما يقصد بـ التوطيد. فإذا ما اقتُصِر على ما في الاحصاءات المتنوعة والتقارير الإدارية أو تقارير الشرطة عن نشاط المواطنين السياسي وخلافه مما يدخل في هذا الباب، فمن الصعوبة بمكان الشك في توطُّد مجتمعنا.

أما إذا كان المراد من التوطيد فوق ذلك، أعني توطُّد المجتمع من داخل، وإذا ما تناول السؤال أموراً أخرى أدق مأخذاً وأعصى على الحساب الكمي، وإن لم تكن دونها أهمية فماذا يقال؟ أية خُبرَة إنسانية فردية تواري حقاً هذه الأرقام؟ ولو تساءل المرء، فيمَ يتساءل، عما عُمِلَ من أجل تجديد المجتمع خُلُقيّاً وروحياً، من أجل إغناء ما للحياة من أبعاد إنسانية حقة، من أجل الارتقاء بالإنسان إلى مرتبة من الكرامة أرقى، من أجل تمكينه من تحقيق ذاته في هذا العالم تحقيقاً حراً صحيحاً لا يشوبه زيف فماذا نقول؟ وما ترانا نجد إذا ما انصرفنا عن مجرّد تأمّل المظاهر واقبلنا على جُملة أسبابها وعواقبها المستترة، على علائقها ومعانيها أعني على ذلك المجال الأخفى من مجالات الحقيقة حيث تتخذ تلك المظاهر معنى إنسانياً مشتركاً؟ هل لنا، من بعد امتحان مسائل كهذه، أن نعد مجتمعنا مُوَطَّداً؟

على عُهدتي أقول: ليس لنا ذلك وأقول إن مجتمعنا، رغم المظاهر

الجذابة، يغرق، عوض تَوَطُّده، في أزمة غير ذات قرار، لا مثيل لها لا في خطر أبعادها، ولا في تاريخنا الحديث.

هذا قولي وسأحاول له تأييداً.

الخوف

ص ١١

لئن كان ثمّة سؤال أساسي حريّ بأن يُسأل فهو هذا: لماذا يسلك الناس كما يسلكون؟ لماذا يعملون كل ما من شأنه أن يوحي، إجمالاً، بهذا الشعور الغالب بأن مجتمعنا مُتّحِد تماماً ويُؤيِّد حكومته تأييداً تامّاً؟ عندي أنَّ الجواب بَيِّنٌ لكل مراقب نزيه: ذلك لما يعتريهم من **الخوف**.

خوف عزله من وظيفته يُدَرِّس المدرس تلامذته ما يُخالف معتقده وخوفاً على مستقبلهم يردد التلامذة ما يُدَرَّسون وخوف حرمانهم من متابعة تحصيلهم العلمي يلتحق الشبان باتحاد الشباب ويعملون ما يقتضيه التحاقهم به أن يعملوا وخوف تقصير ابنه عند امتحانات الدخول إلى الجامعة عن الحصول على مجموع العلامات لأسباب سياسية، [باعتبار أن منح العلامات وحجبها معقود بناصية الرضا والسخط السياسيين] يقبل الوالد القيام بشتى المهمات وينفذ «طوعاً» ما يُفرض عليه، وخوفاً من العواقب الممكنة يُشارك الناس في الانتخابات، فينتخبون المرشحين المقترحين ويتظاهرون بحمل هذه الطقوس على محمل الجد واعتبارها انتخابات حقيقية، وخوفاً على حياتهم، وعلى حالهم وعلى درجاتهم المهنية يحضرون الاجتماعات فيقترعون تأييداً لما يُطلب منهم تأييده أو يكتفون، في أحسن الأحوال، بالصمت. وهم يعمدون من خوفهم إلى النقد الذاتي المهين ويملأون بالأكاذيب أكداساً من استمارات الأسئلة المذلة، وخوفاً من الوشاية لا يُعَبِّرون علناً، ولا حتى في منازلهم

أحياناً، عن آرائهم. وخوفاً من المجازفة بأسباب معاشهم، ورغبة في تحسين أحوالهم ونيل رضا الأجهزة العليا يعلن العمال، في كثير من الأحيان، أهدافاً للعمل. ومن أجل ذلك أيضاً يعمدون إلى تكوين فرق عمل اشتراكية ـ فهم يعلمون سلفاً أنهم سيثابون على مبادرتهم هذه تقريراً يُرفع للتو إلى المراجع المختصة. وخوفاً يحضر الناس الاحتفالات ويسيرون في المظاهرات والمسيرات، وخوفاً من الحيلولة دون متابعتهم أعمالهم يتبنى عدد من العلماء والفنانين أفكاراً لا يلتزمون بها فعلاً. ويكتبون ما لا يعتقدون أو ما يعرفون عدم صحته وينضمون إلى المنظمات ص ١٢
الرسمية ويُشاركون في أعمال يُسيئون أسوأ الظن فيها ويبترون بأنفسهم ما صنعت أيديهم أو يشوهونه. ومن أجل سلامتهم الشخصية يذهب البعض إلى حدِّ الوشاية بالآخرين عن أعمال ارتكبوها معاً.

ينبغي ألاَّ يُفهَمَ الخوف الذي يدور عليه كلامي بالمعنى النفسي الشائع، أي باعتباره ضرباً من الانفعال المحسوس، ذلك أننا لا نرى من حولنا، في ما نرى، أناساً يرتعدون خوفاً، بل مواطنين يمشون مِشية الرضا والاطمئنان. فالخوف المقصود أعمق غوراً وذو معنى خُلُقي: إنْ هو إلاّ مشاركةٌ شعورية، متفاوتة الدرجة، في الإحساس الجماعي بخطر دائم شامل الحضور، قلقٌ على ما هو مهدد أو عرضة لأن يُهدَّد، اعتياد على الوعيد من حيث هو إحدى المُقوِّمات الأساسية التي يَتَقَوَّم بها العالم الطبيعي، وإنْ هو إلاّ تَشَرُّب متفاقم لمختلف صور التكيُّف مع البيئة باعتبار أن ليس من حيلة مجدية سواه للدفاع عن النفس ـ تَشَرُّبٌ تَحْضَرُ بداهة التوسل به بقدر ما يَحْذَقُ الناس في مباشرته.

نعم، ليس من مادة الخوف فقط انبنت بنية مجتمعنا الحالي. مع ذلك، فإن الخوف هو المادة الأوّليّة الأساسية لهذه البنية. ولولاه لرأيتَ ما

يُحْتَجُّ به في الوثائق الرسمية على التوطيد من تماسك ظاهر وانضباط وإجماع على كل شيء يَعرى من كل حقيقة.

عندها ينشأ السؤال: مِمَّ يخاف هؤلاء الناس؟ من المحاكمات؟ من التعذيب؟ من فَقْدِ الأموال؟ من النفي؟ لا من شيء من هذا القبيل. فهذه الصور البهيمية لقمع المواطن من قبل السلطة الاجتماعية قد ذهب بها التاريخ ـ في حالنا نحن على الأقل. فللقمع اليوم صور أرهف وأوفق اختياراً: فالمحاكمات السياسية، وان لم تزل، (والكل يعرف مدى تلاعب السلطة بها) ليست إلَّا مذهباً في التهديد استثنائياً وذلك لأنَّ أسباب الإكراه باتت تدخل على نحو كبير تحت باب المعاش وظروفه. وهذا لا يُبدِّل شيئاً يذكر في الأساس: فمن المعلوم أن ما يُعتَدُّ به هو ما للتهديد المادي من وقع نسبي لا ما له من عاقبة في المطلق. وعلى هذا، فإن ما يعنينا تَعَرُّفَه ليس ما يفقده الإنسان موضوعيّاً وإنما ما لهذا الشيء المفقود ص ١٣
من أهمية ذاتية في منظور العالم الذي يعيش فيه وقياساً بتراتب القيم التي يأخذ بها. فمن ذلك أن خشية الإنسان المعاصر من فقد فرصة العمل في مجال اختصاصه ربما ضارعت، في فعاليتها خشيته في ظروف تاريخية أخرى من فقد أمواله وحملته على القيام بما كان ليقوم به في تلك الظروف من أفعال اتقاء ذلك. على أنَّ أُسلوب التضييق على أسباب المعاش أشمل، إلى حدٍّ ما، نطاقاً: فليس بيننا على التحقيق، من مواطن واحد حياته (بالمعنى الأوسع للكلمة) في منأى من أن ينال التهديد منها: كل واحد عرضة لأن يفقد شيئاً ولكل واحد إذاً دواعيه إلى الخوف. فمن ذلك، أن كل الأشياء عرضة لأن تُفقَد أو تُحجب عن أصحابها بدءاً بامتيازات الفئة المتسلطة مروراً بفرصة الفوز بعمل مستقر والحصول على الترقيات وتحصيل الرزق الوافر والعمل في فرع

الاختصاص المناسب ومتابعة الدراسة نزولاً حتى إمكانية العيش في مستوى الضمانة القانونية ـ المحدودة أصلاً ـ التي تكفلها الدولة للنكرة من أيّ الناس فيعد المرء حينئذ في عداد الذين لا تسري عليهم حتى القوانين السارية على الآخرين أي في عداد ضحايا التمييز [السياسي] المعمول به في تشيكوسلوفاكيا. نعم، كل واحد عرضة لأنْ يخسر شيئاً، حتى الوضيع من العمال قد تُحَطُّ رتبته ويُكلَّف القيام بعمل أشد مشقة وأقل مردوداً، حتى هذا العامل قد يندم أمرَّ الندم على أنه جهر يوماً، في اجتماع أو بمقهى، بما يعتقد.

الفساد

ثم أن أسلوب التضييق على أسباب المعاش إذ يعمُّ المجتمع كله إجمالاً وكلّ فرد منه تخصيصاً ـ وذلك في صورة يوميَّة محسوسة كما في صورة التحسب من الأسوأ ـ لا يعمل عمله (على غرار صور الاستبداد الوحشية الماضية) ما لم يعتمد على القوة الكفيلة بمنحه الشمول والتنوع ص ١٤ والسلطة: أي على شرطة الدولة الشديدة السطوة العميمة الحضور. لقد نسجت هذه العنكبوت المرعبة حول المجتمع نسيجة خفيّة. وهي أشبه بأنبوب اختبار عظيم تتضافر فيه وتتداخل كلّ الأسلاك التي يتمشى فيها الخوف. إنها الحجَّة التي لا تُردُّ على بطلان كل مسعى يبذله المواطنون لمقاومة السلطة. وعلى هذا: فإن الناس وإن كانوا في معظمهم لا يرون نسيجة العنكبوت هذه بأم العين ولا يلمسونها لمس اليد فلستَ ترى منهم من لا يعلم يقيناً بأنها قائمة فيحتسب في كل حين ومكان حساب حضورها الصامت ويسلك على نحو يُجَنِّبه أعينها وآذانها المتوارية. ولئن هو سلك هذا السلوك فلعلمه أن تدخل العنكبوت هذه في حياته لا يفترض بالضرورة وقوعه بين براثنها والخضوع للاستجواب

والاتهام فالمحاكمة أو الإدانة. فحتى ذوو الرتب العالية عالقون في نسيجة العنكبوت هذه وما من مرجع مسؤول عن تقرير مصير عامة المواطنين إلاَّ ويتعاون أو مفروض عليه التعاون مع شرطة الدولة. وهكذا، فإنَّ مجرَّد اقتدار شرطة الدولة على التدخل، وقتما تشاء، في حياة الفرد من دون أن يستطيع هو الاحتماء من تدخلات كهذه كاف لتجريد حياته من بعض تلقائيتها أو آمالها وقمين بتحويلها إلى ضرب من المرارة المستديمة.

وبقدر ما يتراءى الخوف من وراء ما يبذله الإنسان حفاظاً على ما بيده، تُمكِنُ ملاحظة هذا: أنَّ **الأنانية والوصولية** قد اضحتا في عدد متزايد من الأحوال مُحرِّك الفرد في ما يبذله من مساع عدوانية تحصيلاً لما ليس يملكه حتى الآن.

ويبدو أنَّ النظام الاجتماعي قلّما يسّر، خلال الفترة المنصرمة، على هذا النحو الصريح، فرصة الترقي لأشخاص لا مبدأ لهم ولا مُسْكَةَ، لا يتورَّعون عن الاقدام على أيِّ شيء وفي أيِّ وقت كان ما دام ذلك مَجْلَبَةً لمكسب ماديّ أو نفوذ. فليس من قبيل الصدف، والحال هذه، أن تعجَّ اليوم مناصب رسمية وسياسية عدة، بشتى صنوف الانتهازيين والوصوليين والدجالين وسواهم من الأشخاص المريبين. أو، بكل بساطة، بـ «المتعاونين» المُخضرمين أي بأناس قد برعوا في اقناع أنفسهم، في أيِّ ظرف من الظروف، بأنهم قادرون، بأعمالهم القذرة، على إنقاذ ما يُمكن بَعْدُ انقاذه فيما يزعمون، أو الحيلولة، في الأقل، دون ص ١٥
الأسوأ ـ وهذا كله من أجل البقاء في مراكزهم. وليس من قبيل الصدفة أيضاً، والحال هذه، أن يكون فساد الشخصيات الرسمية على أنواعها قد بلغ اليوم أعلى ذُراه منذ عشر سنوات، فهؤلاء أناس يقبلون الرُشى جهاراً نهاراً ويُقرِّرون قراراتهم، من دون وازع من ضمير أو سواه، تبعاً

لمصالحهم المادية والشخصية المتنوعة.

إن الذين يعتقدون صادقين ما تُروِّجه الدعاوة الرسمية ويدعمون السلطة دعماً نزيهاً يتناقص اليوم، عددهم شيئاً فشيئاً. ثمة، على الضدّ من ذلك، عدد متزايد من المُرائين، والحقّ أنَّ كلَّ مواطن قد بات مضطرّاً، بعض الاضطرار، إلى المراءاة.

ولهذه الحال الكئيبة أسبابها البيِّنة: فنادراً ما كان النظام، في السنوات القلائل الماضية، يُبدي ما صار يبديه من لامبالاة بما يجول حقاً في خواطر الذين يُظهِرونَ الولاء من المواطنين أو بصدق أقوالهم. يكفي أن نُلاحظ مثلاً أنَّ أحداً ما عاد يهتم، في جلسات النقد الذاتي والتوبة، بتَعَرُّف حقيقة ما يصدر الناس عنه في ما يفعلون: النزاهة أو اجتلاب المنافع. هذا والأخذ بالفرضية الثانية أفشى دونما اعتبار لمنافاتها الأخلاق. لا بل إن الامتيازات الشخصية المأمولة تستخدم، على الضدّ من ذلك، مسوِّغات لتلك التصريحات وأمثالها: فلا من يسعى إلى إقناع «التائب» بأنه قد ضلّ أو ضُلِّلَ، وفي معظم الأحوال يُكتفى بإفهامه أنَّ توبته طريق خلاصه. والامتيازات المحصَّلة على هذا النحو توصف بأفتن وصف وأمَّا الطعم المرّ المُتَخَلِّف في الفم بعد هذه الإنكارات وأمثالها فيُسْتَصْغَرُ شأنه ويُعَدُّ في الأوهام. ولئن وجُد من أَحَدٍ مهووسٍ إلى حدِّ العمل صادقاً مخلصاً والثبات على موقفه رافضاً، من حيث المبدأ كلّ «المكافآت» التي تُساق إليه، فمن الجائز جداً أن يستثير ريبة النظام.

من الاستكانة الى اللامبالاة

ص ١٦

ولو استقصينا الحال لقلنا إننا جميعنا مُغَرَّر بنا علانية: فإن أنت قبلت، في مؤسسة ما، القيام بهذه المهمة أو التوكّل بتلك الوظيفة (لا

بصفة مستخدم طبعاً بل بصفة عميل لإدارتها) مُنحتَ امتيازات شتى. وإن انتَ انضممت إلى اتحاد الشباب حقَّ لكَ الترفُّه عن نفسك وأمكنك ذلك على وجوه عدة. وإن كنتَ من المبدعين وشاركت في هذا النشاط الرسمي أو ذلك مُنحت كذا وكيت فرصة حقيقية للإبداع. لكَ أن تُفَكِّر وتعتقد ما تشاء على أن تجهر بموافقتك ولا تعمل ما من شأنه العرقلة وأن تنسى تعلُّقك بالحقيقة وأن تُسكِتَ ضميركَ، وعندها تُشرَع أمامك الأبواب على مصاريعها.

ولكن لما كان التكيّف الأبله قد غدا مبدأ الترقي في المجتمع وشرطه، فما تراها تكون خصال أولئك المُجَيَّشين على هذا النحو، ولأيِّ طرز من الأشخاص سيُكتَب البروز؟

في مكان ما، بين التقيَّة من العالم ـ تستنفرها الخشية ـ وبين التهالك العدواني على العالم ـ رغبةً في اقتناص المكاسب الشخصية ـ، تنداح دائرة لا يصحّ أن يستصغر شأنها لاسهامها هي أيضاً إسهاماً كبيراً في تكوين المناخ الأخلاقي الذي يسود اليوم «المجتمع الموحد». إنها دائرة **اللامبالاة** مع كل ما تنطوي عليه.

فالناس يسلكون، بعد الاضطرابات التاريخية واستقرار نظام معينّ، وكأنهم قد فقدوا الإيمان بالمستقبل، وبإمكان تحسين الأحوال وبمعنى النضال من أجل الحقّ والعدل.

وعليه فَهُمْ يعزفون عن كلّ ما يعدو سلامتهم وأمنهم الشخصي، ويبحثون عن مختلف وسائل الهرب. وفي استكانتهم هذه يرغبون عن كل قيمة تعلو عليهم ويتركون الاهتمام بعضهم ببعض. إنها استكانة النفس، أنه الانقباض. ص ١٧

أما ذاك الذي لا يزال يجهد في المقاومة، رافضاً أن يقبل، مثلاً،

بالافتعال والتظاهر مبدأ للحياة، لأنه يستريب من قيمة تحقيق الذات متى كان ثمنها استلاب هذه الذات عينها، فيبدو في نظر الناس اللامبالين المحيطين به أشبه بكائن غريب الأطوار، بمجنون يُنازِلُ طواحين هواء. وهؤلاء لا يُسَلِّمون في نهاية المطاف بمكانه بينهم، إلاّ مع شيء من التحفظ والحذر بحيث إنه يلقى منهم ما يلقاه كل من يختلف عن الآخرين مسلكاً ـ ولا يبعد، فضلاً عن ذلك، أن يستحيل، بسبب من اختلاف مسلكه، مرآة نقدية يرى فيها أولئك المحيطون به ما هم عليه. وربما نحت الجماعة اللامبالية هذا النحو، وربما تظاهرت بنبذ فرد كهذا أو بتحاميه تلبية لما هو مطلوب منها مُبقيةً في الوقت نفسه، على تعاطيها السري أو الخفي معه راجيةً بذلك تسكين ضميرها المذنب.

بطبيعة الحال، أن هذه اللامبالاة، وهنا المفارقة، من أعمل العوامل في المجتمع، فلا شكّ في أن كثيراً من المواطنين يتوجهون إلى صناديق الاقتراع، إلى الاجتماعات، إلى المظاهرات الرسمية لا من الخوف بل من اللامبالاة... ولكن أليس الدعم السياسي الظاهر الذي يَحظى به النظام، أليس في كثير من الأحيان، مجرد سلوك رتيب، اعتيادي، آلي، رخيص لا ينجلي عن شيء غير الانقياد التام؟ فالمشاركة في هذه الطقوس السياسية التي لا يُؤمِن بها أحد أمر لا طائل تحته على التحقيق، ولكنه يكفل الاستقرار على الأقل. وإلى مَ تُرى تمنُّعه من المشاركة يؤول؟ لا إلى شيء بل سيحرمه من العيش خَلِيّاً مُطمئناً.

إن السواد الأعظم من الناس لا يستهويه العيش في نزاع متصل مع السلطة السياسية، لا سيما أنَّ نزاعاً كهذا لن يسفر إلا عن هزيمة الفرد المُستَفرد. فلمَ لا يعمل صاحبنا ما يطلب منه أن يعمله؟ لن يُكَلِّفه ذلك شيئاً بل لن يلبث تطاول الزمن أن يكفيه عناء تدبّر موقفه. فلمَ لا يوفر

على نفسه العناء سلفاً؟

واليأس يقود إلى الاستكانة والاستكانة إلى الامتثال والامتثال إلى هذه الممارسات الرتيبة التي تُقام دليلاً على نشاط الجماهير السياسي. ومن هذا كله تَتَصَوَّرُ صورة السلوك المزعوم اليوم سوياً: صورة أصيلة في التشاؤم راسخة. ص ١٨

ومع التلاشي التدريجي للأمل بتحسّن الحال العامة وتراخي تعلق الفرد بالقيم والأهداف التي تعدو [فرديته] ومع تقلّص قدرته تدريجياً على صرف عنايته إلى «الخارج» للتأثير فيه يتزايد حشد الفرد طاقاته وتوظيفها حيث تصادف أدنى مقاومة، أي باتجاه «الداخل». فكلّ يهتم أكثر فأكثر بنفسه، بأسرته، بمنزله: هنا يجد الأمان وهنا يمكنه أن يتناسى حماقة العالم وأن يُطلق العنان لقدرته على الإبداع. فالناس يؤثثون بيوتهم ويُحدثون فيها التحسينات، يجتهدون في العيش عيشاً رغيداً، يبتنون دوراً في الأرياف، يعتنون بسياراتهم، يغالون في أهمية المأكل والملبس والرفاه المنزلي، وجملة القول: إنهمُ يُقيّدون حياتهم الخاصة بمعايير مادية بحتة.

وعلى هذه النزعة تترتب، حتماً، بعض النتائج الاقتصادية الإيجابية: فهذه النزعة تسهم في تنمية قطاعات لم تزل مهملة كإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات وفي تحسين أحوال المعاش وأما بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني فهي مبعث نشاط وقوة لا يُستهان بها. كما أنها، في ما يبدو، آيلة، نوعاً إلى مضاعفة الثروات المادية على نحو لم يكن من شأن بيروقراطية الاقتصاد المؤمم وإنتاجيته الضعيفة أن يُحدِثا مثله (يكفي في هذا المجال أن نقارن نوعية بناء المساكن الحكومية بنوعية المساكن الخاصة).

هذا والسلطة تستحسن انصراف الهِمَم إلى هذه الوجهة أي نحو دائرة «الخاص» وتشجعه.

قمع الحياة العامة والانكفاء على الحياة الخاصة

لماذا؟ أمن أجل ما تُثيره في النمو الاقتصادي من دواع منشطة؟ على الأرجح نعم: فالكرازة الإعلامية والممارسة السياسية تتوخيان من طريق التدليس المُحكم، تزيين الانصراف إلى العناية بـ «الداخل» على أنه جماع تحقق الإنسان ومؤدّاه، إلا أنهما، إذ تتوخيان ذلك، تشيان، بما لا لبس ص ١٩
فيه، بالأسباب التي تدفع السلطة إلى تشجيع المواطنين على هذا الانصراف: ذلك لأنه يُمثِّل أولاً، وقبل كل شيء، هروباً من الشأن العام إلى ما يخرج عنه. فالسلطة إذ تستشعر، مُحِقَّةً، أن الهمم والطاقات المتحررة [من جاذبية «الداخل»] لن تلبث عاجلاً أو آجلاً أن تنقلب عليها (أو على صيغتها الحالية التي ترفض لها تبديلاً) إذا ما توجهت نحو «الخارج»، لا تتردد في أن تُظهر بمظهر الحياة الإنسانية ما ليس، عند التحقيق، إلا بديلاً ممسوخاً منها. والسلطة إذ تصرف انتباه المجتمع صرفاً مقصوداً عن ذاته ـ من أجل تسهيل السيطرة عليه إنما تصرفه عن شؤون ذاته من حيث هو مجتمع: فإذ تُجعل هموم الفرد «مسح الأرض» ويُصرف إلى اهتماماته الاستهلاكية فإنما يراد من وراء ذلك حرمانه من القدرة على إدراك مستوى استعباده الروحي والسياسي والخلقي المتنامي. لا مفرّ له عندها، وقد أُحيل إلى ساعٍ بشعارات المجتمع الاستهلاكي لا بُعد له إلّاها، من أن يتحول إلى مادة مرنة مطاوعة لشتى صنوف المعالجة. ولا بد لخطر وقوعه في غواية مايكمن فيه، من حيث هو إنسان، من طاقات ليست في الحسبان، من أن يوأد في المهد، وذلك بأن يُحبَس في الأفق البائس لما هو متاح له من حيث هو مستهلك في إطار

سوق مُوجَّهة.

إن سائر ما تفعله السلطة الاجتماعية يشير إلى أنها تتصرف تصرف مخلوق لا غاية له سوى الدوام: من ثم فهي تجهد للبقاء في الحكم متوسلة بالسبل الأقل استنفاراً لمقاومة المجتمع غير مبالية بعواقب هذا النهج الذي يمسخ كل ما يكمن في الإنسان من كوامن إنسانية.

وفي الوقت نفسه تحرص السلطة الاجتماعية على الاحتجاج لشرعيتها بلجاجة تُقارب الهوس، وذلك بتأكيد إيديولوجيتها الثورية بكرة وأصيلاً ـ تلك الإيديولوجية التي ترفع شعار تحرير الإنسان تحريراً كاملاً! ولكن أين تراه صار ذلك الإنسان القابل للتفتح تفتحاً شخصياً غنياً متناغماً أصيلاً؟ ذلك الإنسان المتحرر من ربقة الأجهزة الاجتماعية المستَلِبَة، المتحرر من تراتب القيم ذاك التراتب المُضِل المتأتي من الحريات الصورية وطغيان [وسواس] التملك وما ينسب للمال من فضيلة تمائمية؟ ذلك الإنسان الذي يتمتع بالعدالة الاجتماعية والقانونية ويُشارك مشاركة إبداعية في السلطة الاقتصادية والسياسية، ذلك الإنسان الذي تربّى على ص ٢٠
الكرامة الإنسانية واستعاد ذاته؟ هُوَذَا، بدلاً من المشاركة الحرة في القرارات الاقتصادية والسياسية، وبدلاً من التفتح الروحي، تُتاح له فرص الخيار الحر ولكن ليقرر أي طراز من البرادات أو الغسالات يشتري.

جُملة القول: واجهة رصينة من المُثُل الإنسانية العظمى ـ ومن خلفها المنزل العائلي المتواضع الذي يسكنه البرجوازي الاشتراكي الصغير! من جانب الشعارات الصاخبة عن تطوير الحريات كلها تطويراً لا سابق له وعن اغتناء الحياة اغتناء روحياً ـ ومن الجانب الآخر فراغ ورتابة حياة قد اختُزِلَت إلى مجرد السعي في قضاء الحاجات اليومية!

في مكان ما في قمة الهرم [الذي تترتب على درجاته أساليب] التضييق والتلاعب التي يُتوسَّل بها لإحالة الإنسان شاة بلهاء لا حول لها في قطيع المستهلكين تتربع قوة خفية عميمة الحضور: شرطة الدولة. وليس من قبيل الصدفة انها تنهض دليلاً ساطعاً على الهوة المُنْفَرِجَة بين البريق الإيديولوجي والواقع اليومي: فجميع الذين قُيِّض لهم التعرف إلى «مُسَوَّدَةِ عمل» هذه المؤسسة لا يملكون إلا السخرية من التفسيرات الرسمية المقدمة تسويغاً لمهماتها: فمن يُصَدِّق أن تلك الوشايات التي يقوم بها الآلاف من أصاغر الوشاة، ومن الشُرَط المتنكرين في الزي المدني وأصاغر البورجوازيين والبيروقراطيين المعقدين الحقودين المغروضين الحُسَّد، وأن تلك الحثالة النتنة من الخيانات وتحري الأدلة والتلصص والمكائد، هي من صنع عمّال يذودون عن حكومتهم العمالية؟ إنّ أعداء الحكومة العمالية الحقيقية ـ لو لم نكن نعيش في عالم مقلوب رأساً على عقب ـ إنما هو ذاك البورجوازي الصغير العديم الذمة المستعد لأن يفعل أي شيء، والمداري ضميره الأعرج بالوشاية على مواطنيه، والذي يتراءى بوضوح وراء الممارسات اليومية للشرطة ملهماً لـ «مُسَوَّدَةِ عملها».

وعندي أن ليس ما يُفسِّر التناقض الفظ بين النظرية وبين الممارسة إلا كونه العاقبة المحتومة لما تنشط له اليوم شرطة الدولة أعني لا لحماية تفتح ص ٢١
الإنسان تفتحاً حراً ممن يعوقونه بل على الضد من ذلك لحماية الظَلَمة مما يتلمسونه في محاولات التفتح الإنساني الصحيح من خطر عليهم.

وأن التناقض بين التعاليم الثورية التي تُبشِّر بالإنسان الجديد والخُلُق الجديد وبين التصوّر «المُسطَّح» للحياة على أنها السعادة في الاستهلاك ليستلزم سؤالاً آخر: لِمَ تتشبّث السلطة هذا التشبّث المستميت بإيديولوجيتها؟ من الجلي أنها لا تفعل ذلك لشيء إلا لأن تلك

الإيديولوجية، من حيث هي إحدى شعائر التواصل المتعارف عليه، تَمُدُّ في عمرها وتَنْحَلُها شرعية وتماسكاً ـ لأنها قناع يُواري ممارساتها.

والمصالح العينيّة الحقيقية التي تُحرّك هذه الممارسة تؤثّر لا محالة في الإيديولوجية الرسمية: فمن القمم الأثيرية للكلام الإيديولوجي المنمق الذي تتوسل به السلطة إلى التأثير في الإنسان، والذي يجهله هذا الإنسان من جرّاء فراغه الدلالي، تصدر نصيحة واقعية ملؤها الحس السليم: لا تشغل نفسك بالسياسة فهذا شأننا، لا تعمل ما تُنهى عنه، لا تتفلسف من غير طائل، لا تحشر أنفك في ما لا يعنيك، أسكت، أعمل في ركنك واعتنِ بنفسك تسعد.

والإنسان يعمل بهذه النصيحة: فضرورة الاهتمام بمستوى معيشته هي، أولاً وآخراً، كل ما يتوافق عليه هو والحكومة. فَلِمَ لا يستفيد من ذلك إذن؟ لا سيما وأن لا شيء يفعله غير هذا!

مجتمع محبط

إلى مَ تُفضي هذه الحال التي حاولت وصفها؟ وكيف يُعامل الناسَ هذا النظام القائم على خوفهم واستكانتهم والذي يحضّ على التقوقع في قوقعة عيشه المادي ويُحَسِّن له التزييف مبدأ أساسياً للتواصل مع المجتمع؟ وفي أي حال تراه غارق هذا المجتمع الذي لا يهتم قادته إلا بالاستتباب الظاهري للنظام وبحمل الناس على الطاعة لا مبالين بما يتوسلونه لتحقيق ذلك من وسائل ولا بالعواقب.

لا يحتاج المرء إلى خيال واسع ليتبين أن لا مآل لهذه الحال إلا ارتثاث القيم والمعايير الأخلاقية كلها وتلاشي مقاييس اللياقة وتضاؤل الثقة بقيم

كالحقيقة والمبادىء والصدق والنزاهة والكرامة والشرف. ص ٢٢

هكذا يرتع المجتمع في حياة نباتية بحتة يُخيّم عليها خذلان عميق ينجرّ عن فقدان كل أمل وتراخي الإيمان بمعنى الحياة وغايتها. ومن شأن هذا أن يُعزِّز آنية وحضور الوجه المأساوي لكان الإنسان في الحضارة التقنية التي يصاحبها تلاشي المطلق من الأفق. أُسمِّي هذا: أزمة الذات الإنسانية. فكيف لنظام يُملي على الفرد إملاء قاهراً ألّا يكون هو ذاته أن يحول دون تفكك ذات الفرد وانحلالها؟

لقد استتب النظام بأن استُعبد العقل وتَغلَّظت القلوب وأُنزفت الحياة. إنّه التوطيد ولكن ثمنه تخبّط المجتمع في أزمة روحية خلقية.

وأسوأ ما في الأمر أن هذه الأزمة آخذة في التفاقم: وليس إلا أن نتخطى قليلاً المنظور اليومي المحدود لنتبيّن بارتياع سرعة تخلينا عن المواقف التي كُنّا حتى الأمس القريب نرفض الحياد عنها. فما كان الضمير المجتمعي يعده حتى الأمس القريب مُنافياً للأخلاق أصبح اليوم شائعاً معذوراً ليغدو غداً مقبولاً ويصير بعد غد مثالاً يحتذى. وما كُنّا نرفض بالأمس الاعتياد عليه ونعده في المحالات ترانا اليوم على غير استغراب نقبله قبول الواقع المألوف. والعكس صحيح أيضاً: فما كان في ما مضى من المسلمات عندنا قد بات اليوم استثنائياً وقد يصير في الغد، من يعلم، معدوداً في المثل التي يمتنع بلوغها.

فما طرأ على معياري «الطبيعي» و«السويّ» من تحوّل وما أصاب مراتب القيم الأخلاقية في ضمير مجتمعنا من انقلاب أخطر، في الحقيقة، ص ٢٣ مما يبدو للوهلة الأولى. وذلك لأن قدرة الضمير على الاستجابة لما يَعْرُض له تتضاءل بقدر تبلده.

فكأن الآفة تسري من الأوراق والثمار لتنتشر في الجذع والجذور وعلى هذا فإن ما تُشرع عليه الحال الحاضرة من آفاق هو مصدر القلق الحقيقي. فالمجتمع لا يتطور من داخل ويغتني ويتثقف إلا بإدراكه ذاته إدراكاً متزايد العمق والكمال والتنوع. والثقافة هي أَوْلى الأدوات وأقدرها على تحقيق هذا الإدراك. إنها الميدان المحسوس للنشاط الإنساني وذات تأثير ـ متعدد المداخل ـ في الحال الروحية للمجتمع التي لها بدورها، فِعلٌ في المجتمع حاسم ومتصل.

خنق الثقافة

حيثما تَشُلُّ السيطرة التامة على المجتمع تطوره الداخلي المتنوع شللاً تاماً، فالثقافة هي ما يُخنق أولاً: وذلك لأنها، في جوهرها، نقيض التحكّم الاعتباطي بالمجتمع، وذلك أيضاً بسبب الخوف ـ المسوّغ ـ من رؤية المجتمع وقد أدرك من طريقها ما هو عليه من استلاب. فالثقافة تُمكِّن المجتمع من ترسيخ حريته واكتشاف الحقيقة. فكيف لسلطة تقوم على قاعدة من قمع هاتين القيمتين أن تنظر إليها بعين الرضا؟ إن سلطة هذا شأنها لا تعترف إلا بـ «حقيقة» واحدة هي تلك التي تحتاج إليها آنياً، ولا تُقِرُّ إلا «حرية» واحدة، حرية التعبير عن تلك «الحقيقة».

أما فضاء هذه الحقيقة التي لا تدين بشيء للمعرفة الجدليّة الحقة ولكن بكل شيء لمصالح السلطة فيتسم بما يَسِمُ العقائد المتحجرة من عقم فكري عنوانه التصلب في المذهب والاستبداد النفعي المزاجي. إنه فضاء من الحظر والحدّ والتنظيم لا تعني فيه السياسة الثقافية إلا ما تضطلع به الشرطة من «نشاط ثقافي».

لقد كُتب الكثير وقيل عن مبلغ ما لحق بثقافتنا من خراب، عن مئات ص ٢٤

المؤلفات والمؤلفين المحظورين، عن عشرات المجلات المحجوبة عن الصدور، عن شبه استحالة النشر، عن انقطاع كل الصلات بيننا وبين الأجواء الفكرية المحيطة بنا، عن فراغ قاعات العرض، عن أشكال التمييز والاضطهاد المتنوعة السارية في هذا المجال، عن حلّ كل الجمعيات الفنية القائمة، عن شرذمة العديد من مراكز البحث العلمي وتشتيتها والاستعاضة عنها بأخرى مزيفة يُديرها فريق عدواني متعصب من الانتهازيين البارزين والجبناء المحترفين والعجزة الطموحين الذين وجدوا فرصة عمرهم في الخواء العميم. ليست غايتي وصف هذه الظواهر بقدر ما هي محاولة التأمل في بعض ما لهذه الحال من ملامح خفية.

أولاً: مهما كان الواقع الحالي مُمِضّاً، فليس يُمكن القول إن الثقافة قد تلاشت تماماً. فالمسارح تقدم برامجها المسرحية والتلفزة مستمرة في البث وبعض الكتب تصدر إلا أن مجموع هذه الثقافة العلنية المُرَخَّص لها يتسم بسمة أساسية: تفاهته (البادية للعيان) الناتجة عن انقطاع صلته بمادته الحقيقية، وعجزه التام عن القيام بدوره كأداة إدراك ووعي في خدمة الفرد والمجتمع. فإن ظهر اليوم وجه ثقافي ذو قيمة لا مطعن فيها ـ كممثل بارع الأداء مثلاً ما دمنا في حديث الفن ـ فليس يُسْكَتُ عنه فيما يبدو إلا لأنه يُظهر من الحيلة والانقطاع عن الواقع ما يجعله غير مؤذ في نظر النظام. ومع ذلك فما أن يصير لتأثيره صدى أكبر حتى تُسارع السلطة غريزياً إلى الاحتماء منه (نعم، ثمة حالات مُنع فيها الممثل الجيد من الاستمرار، في التمثيل لا لشيء إلا لأنه كان بارع الإداء). ومهما يكن من الأمر فهذا ثانوي الأهمية. أهمّ منه معرفة كيف تظهر وتعتلن تلك التفاهة وتلك الغربة عما هو قائم في الفنون المتمكّنة من وسائل أشد

مباشرةً في التعبير عن خبرة البشر بالعالم وصراحةً في الدلالة على ما تعني . . .

هاكم مثال على ذلك: عندما يظهر عمل أدبي ويحدث هذا أحياناً، ولنقل إنها مسرحية بارعة غنية بالايحاءات وعلى جانب من المهارة لا نكير ص ٢٥ فيه، ففي وسعنا، أية كانت قيمتها، أن نتيقن من أمر واحد: إنها لن تحيد أنملة عن الخطّ التقليدي التافه المُنَمَّط للإدراك الاجتماعي الزائف، ذلك الإدراك الذي يُقدِّم بديلاً من خبرة الوجود الأصيلة خبرة زائفة قوامها تفاصيل سطحية حسنة التهذيب، ضرباً من الظل الميت، خبرة قد تقادم عهد قبولها واستئناسها في إدراك المجتمع. والحال على هذا المنوال في الرقابة ـ أو الرقابة الذاتية ـ التي يلتزم بها المؤلف القادر على أن يُكذِّب نفسه، إلا أن ينحو هذا النحو تسليماً أو تحسُّباً. وإن عملاً كهذا قادر دائماً، على الرغم من هذا أو ربما لأجل هذا، على تسلية بعض الناس أو تحريك عواطفهم أو إثارة اهتمامهم، من دون رفد المعرفة الحقّة بجديد ـ أعني من دون الكشف عن مجهول أو التعبير عما لم تسبق العبارة عنه بسبب من جِدَّته أو الوقوف عند استشعاره.

وجملة القول إن هذا العمل إذ يحاول محاكاة واقع الأشياء لا يفلح إلا في تزييفه. وليس من قبيل الصدف أنه غالباً ما يؤول عند تَعَيُّنِه إلى استلهام القيم المهاودة التي درجت عندنا على الحظوة برضا السلطة سواء أكانت هذه السلطة بورجوازية أو بروليتارية: أعني **الذوق الجمالي التافه** المتأصِّل في خُلُق البورجوازية الصغيرة الضيقة الأفق أعني فلسفة العواطف الإنسانية الجياشة المتداولة في مقاهي السوقة، أعني مرح الخدّامات أعني التصور الريفي للعالم القائم على الإيمان بطيبة قلب الناس أجمعين، أعني ذلك الذوق الجمالي الذي مداره التفاهة الجذلى

والوطنية المتحجرة، ذلك الذوق الجمالي الذي يُحرّكه مبدأ تجزيء الواقع واستصغار شؤونه وتمهيد نتوئه والذي يُفضي إلى التفاؤل الخادع وإلى تأويل شعار «الحق غالب» أحطّ تأويل.

قليلة هي اليوم الأعمال الأدبية التي تستند إلى إيديولوجية السلطة السياسية (وهي أدبياً رديئة جداً). وهذه الظاهرة لا تُفَسَّر بانعدام الكتّاب القادرين على ابتداع هذا النوع من الأعمال فحسب، بل لأن أعمالاً كهذه لا تلقى، ـ وهنا المفارقة ـ أي تشجيع خاص من قبل ص ٢٦
السلطة. وذلك لأن أعمالاً كهذه لو كتبت، وكانت ذات مستوى أدبي جيد، وكان لها قراؤها، إذن لصرفت هؤلاء عن المفاهيم الحالية ـ أي عن تصور الحياة تصورات استهلاكية بحتة ـ صوب «الخارج»، ولنكأت جروحاً، واستثارت من جراء غُلُوِّها السياسي ردود فعل سياسية جداً، أساسية جداً، ولأهاجت مياها لا بد من أن تبقى راكدة. فالذوق الجمالي التافه أوفى، بما لا يقاس، بمصالح السلطة الحقيقية: فهو يُحاذي الحقيقة محاذاة أخفى وأحسن قبولاً وأقرب تصديقاً، كما أن العقلية التقليدية أرحب به صدراً ولذلك تراه آهل من سواه للقيام بما يوكله إلى الثقافة مذهب العيش الاستهلاكي: تخدير الناس بالباطل لا ازعاجهم بالحق.

إن هذا الصنف من الأعمال كان ولم يزل الأوفر عدداً. ولكن جدار هذه الثقافة لم يكن ليخلو من صدوع تنسل منها إبداعات تتيح للمرء على نحو ما، تَعَرُّف ذاته تعرفاً آصل وأصحّ. وقد كان، بطبيعة الحال، دون هذا النوع من الإبداعات عقبات شتى. فالسلطة الاجتماعية، فضلاً عن العقلية التقليدية المطمئنة، لم تزل تقاومه. وعلى هذا فلم يحدث حتى يومنا أن أعيته الحيلة بل لقد توصل دوماً ـ بطرق ملتوية مدهشة ـ متأخراً في الأكثر ـ إلى بلوغ الإنسان والمجتمع مؤدياً بذلك ما يُفتَرَض بالثقافة

الاضطلاع به من تعريف المجتمع بأحواله.

هذا كل ما في الأمر ولكنه عندي الأهم لأنه، يبدو لي، ما نجحت الحكومة الحالية في إحالته إحالة تامة للمرة الأولى منذ الصحوة القومية في القرن التاسع عشر بفضل صرامة نظام التفتيش البيروقراطي على الثقافة وإحكام رقابته على مختلف الصدوع التي كان يتسرب منها إلى وضح النهار أي عمل أدبي ذو شأن وبفعل استمساك المجموعة الحاكمة بكل المقاليد لشدة خوفها من الفن.

من نافل القول إنني ما عدت أتحدث هنا عن قائمة المؤلفين المحظورين كلياً أو جزئياً بل عن قائمة أخرى أسوأ من تلك: القائمة المُشرَعَة لاستقبال كل ما من شأنه ـ مبدئياً ـ أن يولد شرارة فكر مبدع أو معرفة أثقب أو نزاهة أوفى أو شكل أوحى: أعني: أمر ص ٢٧
الاعتقال الاحترازي الصادر بحق كل ما هو حرّ في باطنه ومنتمٍ إلى الثقافة بأعمق ما للثقافة من معنى. أعني أمر اعتقال الثقافة الصادر عن حكومتكم يا غوستاف هوساك.

على مَ يدل هذا؟ إلى مَ يُفضي؟ وما تراه يكون له من وقع وأثر في المجتمع؟

الذاكرة المحظورة

استعيد مثالاً على ذلك: معظم المجلات الثقافية التي كانت تصدر قبل التدخل [السوفييتي] قد احتجبت وما لم يحتجب منها أضطر إلى الانصباب في القالب الرسمي وهذا ما جرَّده من كل معنى.

تبدو هذه الإجراءات، للوهلة الأولى، وكأنها لم تُغيّر شيئاً يُذكر:

فالمجتمع يـدور دورته من دون هـذه المجلات الأدبيـة والفنية والمسرحيـة والفلسفيـة والتـاريخيـة وغـيرهـا، والتي، وإن لم تكن، حتى في زمن صدورها، لتُلبّي حاجات المجتمع كلها، فقد كانت موجودة وكانت تقوم بدورها.

كم من النـاس قد شعـروا بفقدهـا اليـوم؟ بضـع عشرات آلاف من المشـتركين، أي قـطاع محدود جـداً من المجتمع. ومـع ذلـك فللخسـارة الحاصلة أثر أبعد مدى مما يظهر من وجهة النظر الكمية. فأثرها الحقيقي خفي لا يكاد يدرك. فتوقف مجلة كهذه ـ مجلة في نظرية المسرح مثلاً ـ لا يستبين في إفقار قرائها إفقاراً محسوساً فحسب، ولا حتى في مجرد الضربـة التي تُنـزل بـالثقـافـة المسرحيـة. بـل هي تُمثِّـل، قبـل كـل شيء تصفيـة لإحدى الوسـائل التي يتـوسل بهـا المجتمع إلى إدراك ذاتـه. ومن ثم فهو تدخّل في تلك الشبكة المركبة لتبادل وتحويل الموارد التي تصون حيـاة هذا الكـائن العضوي المـتراتب الطبقـات المتمثـل في المجتمـع المعـاصر: إنها ضربة تنزل بما فُطِر عليه هذا الكائن من حركيّة واخلال بتناغم التكامـل ص ٢٨
والتوازن بين شتى الوظائف المعبرة فيه عن درجة تناظم بنيتـه الداخليـة. وكـما أن النقص المتمادي في أحـد الفيتامينـات ـ التي لا تعدّ من النـاحيـة الكميـة إلا جزءاً يسيـراً جداً من غـذاء الإنسان ـ قـد يؤدي إلى المرض، كذلك ربما أنزل تـوقف مجلة واحدة، في المـدى البعيد، أضراراً بـالكيان الاجتماعي أكبر، بما لا يقاس، مما قد يظهر للوهلة الأولى. فما بالك أن لم يقتصر الأمر على واحدة، بل شمل تلك المجلات كلها؟

هذا لأنه من السهولة بمكـان بيان أن المعنى الحقيقي للمعـرفة والفكـر والإبـداع لا يستغرقـه ما لهـا من معنى عند أولئك الأفراد «المحسوسـين»

الذين يُتاح لهم ـ بسبب مما هو عليه مجتمعنا المتمدن المتراتب ـ أن يكونوا في طليعة المتصلين بها «حسياً» ـ على سبيل الفعل أو الانفعال. ومع أن هؤلاء الأفراد هم في معظم الأحيان أقل عدداً في مجال العلوم منهم في مجال الفنون فإن المعرفة التي يقف عليها هؤلاء مرشحة لأن تَمَسَّ، بوسائط شتى، المجتمع كله بصورة عميقة جداً على غرار ما أن السياسات النووية والخطر النووي يَمَسَّانا (حرفياً) بينما أكثرنا لم يختبر تأملات علم الطبيعة النظري التي أدّت إلى تركيب القنبلة النووية خبرة «حسية».

وإن الكثير من الانتفاضات الثقافية والسياسية والأخلاقية التي نشأت على مر العصور، لتدل على أن الحال في العلوم الإنسانية كالحال في أخواتها. وإننا لنجد في أصل هذه الانتفاضات مُحفّزاً هو الخبرة «الجسمية» التي عاشتها دائرة محدودة من الأشخاص، فضلاً عن الإدراك الاجتماعي وحده. وربما حدث أن ظلت هذه الخبرة مجهولة لدى المجتمع ككل، مع أنها المقدمة الضرورية لانتفاضته. والحقّ أننا لا نعرف أيّة هي شمعة المعرفة الضئيلة المُضاءة في نطاق بعض تلك الخلايا المتخصصة ـ إذا جازت العبارة ـ بتنبُّه الجسم [الاجتماعي] على حاله وادراكه ما هو فيه ـ أيّة هي تلك الشمعة التي ستُضيء فجأة سبيل المجتمع بأسره من دون أن يتمكن المجتمع أبداً من معرفة كيف اهتدى إلى هذا السبيل. ص ٢٩

ولكن هذا ليس كل شيء: فحتى ذلك العدد العديد من شموع المعارف التي لن تُضيء أبداً سبيل المجتمع كله لا يعدم أن تكون له ـ وإن من حيث وجوده ليس إلا ـ دلالة اجتماعية عميقة، فإن هذه الشموع إذ تُمكِّن بعض الطاقات الاجتماعية الكامنة من الخروج إلى حيِّز الفعل ـ سواء أكان ذلك في مجال الإبداع أو ممارسة الحريات ـ فهي تُسهم في

تكوين المناخ الثقافي المؤاتي لإضاءة شموع جديدة تتفتح في نورها مسائل أبعد مدى وأخطر شأناً.

إن مجال الوعي الفكري لا ينقسم. إقطع سلكاً واحداً منه ويختل حتماً، تماسك الشبكة كلها. بهذا يتوكد الترابط، الذي ذكرناه، والذي يقوم بين سائر ما يَعْتَمِلُ في جسم المجتمع من عمليات لكل منها دلالة وبعد يتخطيانها. ومن ثم فإن الضرر الذي يلحق بأية عملية يمتد متجاوزاً نطاق العملية ذاتها.

لا يجوز لنا أن نقتصر على إحالة ذلك كله إلى هذا الوجه الفظّ، نوعاً، [من وجوه القمع]. وإن يكن ما سبق بيانه يُظهر مَبْلَغَ الضرر الذي أحدثه ـ ولسوف يُحدثه ـ في خُلُق المجتمع وفكره ـ أمر اعتقال الثقافة.

فلئن لم تظهر في السنوات الأخيرة أيَّة رواية تشيكيّة جديدة قادرة على أن توسِّع توسيعاً ملحوظاً آفاق خبرتنا بالعالم، أو لم تُعرض في واجهات المكتبات، فإن ذلك لن يُخَلِّف عواقب بادية للعيان. فالقراء لن يخرجوا من جراء هذا في مظاهرة، وهم لن يَعْدَموا ما يقرأون. ولكن من يجرؤ على تقويم وقع هذا الأمر على المجتمع التشيكي؟ كيف سيُترجَم هذا النقص، خُلُقيّاً وروحيّاً، في السنوات القادمة؟ إلى أي مدى تراه يُضعِف قدرتنا على معرفة أنفسنا؟ وإلى أي حدّ ترى انعدام معرفة الذات هذا سوف يَسِمُ أولئك الذين أخذوا اليوم أو الذين سيأخذون غداً في تَعَرُّف أنفسهم؟ كم من الأضاليل التي تتراكم شيئاً فشيئاً في الوعي الثقافي العام سيتوجب علينا أن نفضح ونبدد، وإلى أين سنضطر إلى الرجوع لنتمكن من انطلاقة جديدة؟ من يدري كيف ـ اين، متى ولمن ـ سيتاح استجماع ص ٣٠ القوّة الكفيلة ببعث الحياة ثانية في شعلة صغيرة من شعلات الحقيقة بعد

أن يغيب الشعور بإمكان بعث كهذا، فضلاً عن غياب إمكان هذا البعث أصلاً؟

هذه الروايات المُفتقدة في المكتبات موجودة ولكنها تُتَدَاول مخطوطة بين الناس. فالحال في هذا المجال إذن لم يُقطع منها الرجاء بعد؛ ويلزم عما تقدم إذن أيضاً أن لوجود رواية كهذه، وأن لم يَعلم بها، على مدى سنوات، سوى نفر يُناهز العشرين من الناس، دلالة خاصة: فَأن يكون كتاب ما قد كتب وأن يكون قد سلك سبيله وإن في قطاع محدود من الوعي الثقافي أهمية في ذاته. ولكن كيف ترى هي الحال في المجالات حيث لا قدرة للمرء على العمل إلا في إطار البُنى القانونية؟

ترى كيف يُعرف المدى الحقيقي للأضرار التي أدى وسيؤدي إليها، في المسرح والسينما، خنق بعض التيارات التي تمسّ المجتمع على نحو لا يُغني عنه غيره؟ ما تراه يكون، على المدى البعيد، مآل الفراغ المتنامي في العلوم الإنسانية، في أبحاث العلوم الاجتماعية وفي نظريتها؟ من يتجرأ على سبر النتائج اللازمة عن التوقيف القسري لعدد من العمليات التي تقود، على المدى البعيد، إلى إدراكات على المستويات الفلسفية والخُلُقية والتاريخية، وهي إدراكات يتوقف حصولها على إمكانية الإطلاع على المصادر وعلى تواجه الأفكار بانفتاح في أثناء البحث؟ من ذا القادر، باختصار، على احصاء العواقب المتأتية من استحالة أي تداول سَوِيّ للمعلومات، للفكر، للمعارف، للقيم، ولكل المواقف المتعلقة بالشأن العام؟ جملة السؤال: إلى أي غور سحيق من العجز الخُلُقي والفكري ترى سيسوق الأمة غدا خصاء الثقافة هذا؟ إن ما أخشاه هو أن يكون عمر هذه العواقب الاجتماعية الوخيمة أطول بكثير من عمر المصالح

السياسية العينيّة التي أدّت إليها. ولذلك فإن المسؤولية التاريخية التي تقع على عواتق الذين ضحوا بمستقبل الأمة الفكري من أجل مصالح بقائهم في السلطة لن تكون من جراء ذلك إلا أشد وأكبر.

سكون الشابر

ص ٣١

إذا كان انحطاط الحرارة ـ القصور الحراري ـ ناموس الكون، فناموس الحياة، على النقيض من ذلك، مصارعة هذا القصور والسعي إلى تطوير بنيتها. فالحياة تقاوم كل نَمَطِيَّة والتباين أفقها لا التماثل. إنها مقاومة لما هو مستتب، طلب للجديد وصبوة إلى المتعالي. والبعد الجوهري لتطورها هو سرها المتحقق باستمرار. أما في أساس السلطة الاجتماعية التي يُشكِّل السكون ـ المُستمِدُّ تسويغه من الإجماع الدائم على تأييدها بالابتزاز والوعيد ـ غايتها الأولى، فنجد، على الضد من ذلك، ارتياباً أساسياً من التنوّع، ومن الفرادة ومن التفوق المفارق. نجد نفوراً جوهرياً من كل ما هو مجهول عَصيّ على الفهم مُبهَم وإقبالاً على التماثل والتماهي والسكون. نجد إيثاراً لما هو مستتب. الآلي يغلب على الحيوي، والنظام الذي تطمح إليه هذه السلطة ليس على الاطلاق بحثاً منفتحاً عن أشكال من التنظيم الذاتي للمجتمع متسامية يوماً بعد يوم بحيث تماشي التنامي في نظام بنيته، بل هو، على خلافه، تلك «الحال الأرجح» المتمثلة في الانحطاط الأقصى للطاقة. والسلطة إذ تجاري هذا الانحطاط، تذهب معاكسة لوجهة الحياة وغايتها. معلوم أنه قد تأتي على الإنسان لحظة تنحط فيها فجأة درجة تناظم بنيته، ويسير فيها تطوره مساراً انحطاط الطاقة. ولكن هذه اللحظة التي يخرّ فيها الإنسان مستسلماً لقانون الكون الأعم، هي لحظة الموت.

في مكان ما في أسس السلطة الاجتماعية السائرة على طريق الخمول والاعياء (والتي ربما فضلت أن تنظر إلى الإنسان نظرتها إلى دماغ آلي يمكن برمجته حسبما تشاء مع التيقن من تنفيذ البرنامج) يقبع **مبدأ الموت**. رائحة الموت تنبعث من مفهوم «النظام» الذي تأخذ به السلطة والذي لا يلحظ، أية من تجليات الحياة الحقيقية ـ العمل المتميز، التعبير الشخصي ص ٣٢ أو الخواطر المبتكرة، الإلهام أو الفكرة الطريفة ـ إلا باعتبارها من إمارات «الفوضى» أو «العماء» أو «الاضطراب».

إن جُملة الممارسات السياسية التي يلجأ إليها النظام الحالي، والتي لخصناها أعلاه، تؤكد أيضاً أن تحت المفاهيم التي شكّلت منذ البداية محور برنامجه السياسي ـ «الاستقرار»، «الانضباط»، «تسوية الأزمة»، «صدّ التخريب»، «تهدئة المشاعر» ـ مصرعه على غرار ما أن تحتها مصرع كل الأنظمة المصابة بالقصور الحراري.

نعم، النظام يسود هنا: نظام بيروقراطي قوامه التماثل الفاتر الذي يقضي على فرادة الفرد، آلة تقمع الخصوصية، نزعة إلى الجمود الفظ الذي ينفي كل تفوق مفارق. إنه **نظام لا حياة فيه**.

نعم، بلدنا ينعم بالسكون. أما يجوز أن يكون هذا سكون المقابر؟

في مجتمع عامر بالحياة حقاً، ثمّة دوماً ما يَجِدُّ: فجملة الأفعال والأحداث الآنية والتحركات الظاهرة أو الخفية والظروف الطارئة الفريدة تستدعي أفعالاً أخرى وتحركات جديدة وتتحكم بها. كذلك يندرج وقوف الحياة على مسافة متساوية من الثبات والتحول والصدفة والضرورة والمتوقع والمفاجىء في الزمان ويُترجم في الوقائع. وعلى هذا فكلما

تماسكت بُنية الحياة الاجتماعية تماسكت بدورها بنية الزمن الاجتماعي بحيث يزداد من الأشياء ألق فرادتها وكونها «ممتنعة من التكرار». مقابل ذلك، يتيسّر لنا قياساً بالسابق النظر إلى الزمان الاجتماعي على أنه تعاقب لا ينعكس لظروف غير قابلة لأن يُستبدَل بعضها من بعض ويتيسّر لنا اكتناه تطوره والوقوف تالياً على قوانين التطور الاجتماعي. كذلك فكلّما اغتنت حياة المجتمع ازداد وعيه لأبعاد الزمن الاجتماعي ولأبعاد الزمن التاريخي.

بعبارة أخرى: حيثما كان للنشاط الاجتماعي مجال كان للذاكرة الاجتماعية مجال. فالمجتمع الحيّ مجتمع له تاريخ. والتاريخ هذا، إذ ينطوي على الرباط الجوهري بين عامل السببية والاستمرار وبين عامل «امتناع التكرار» والمفاجأة، يُثير المسألة التالية: كيف لـ التاريخ ص ٣٣ الحقيقي، ذاك المَعين النهم إلى العماء، ذاك المصدر الدائم للفوضى، تلك الصفعة الوقحة تُكال للنظام القائم ـ كيف له أن يكون في عالم يسوده نظام يتخبط في القصور الحراري؟

الجواب واضح: لا محل له فيه. وهذه هي الحال إذا ما تأملنا الأشياء من خارج: فحالما تُخدَّر الحياة يتوقف الزمن الاجتماعي ويختفي التاريخ من أفقه.

كذلك يبدو أنه ما عاد عندنا تاريخ من زمن بعيد: فقد رحنا ببطء، ولكن على نحو لا دافع له ننسى ما كان ومتى كان وما كان قبله وبعده وراح يستولي علينا الشعور بتفاهة هذا كله. معنى الفرادة يغيب عن أفقنا مثلما غاب معنى اتصال الأحداث بعضها ببعض وكل الأشياء والأحداث تنصهر في الصورة الرمادية المعهودة لدورة تكرار لا انقطاع لها، «ليس

ثمة ما يحدث» هذا ما يقال. إلى هنا أيضاً أُدخِل النظام القاتل: الحياة غاية في الانتظام وغاية في الخَدَر تالياً. وما يعتمل في المجتمع من شعور بتعطّل تقدمه في مجرى الزمن يُفضي لا محالة إلى أزمة في الحياة الخاصة: فهذه الحياة إذ تقف عاجزة عن الرجوع إلى الخلفية التاريخية للمجتمع وبالتالي عن الرجوع إلى تاريخ موقع الفرد في سياق هذا التاريخ تنحط إلى دَرَك الزمن «ما قبل التاريخي» الذي لا تضبط إيقاعه إلا الولادات والزيجات والوفيات وما أشبه هذه الحوادث.

ويجري كل شيء وكأنما هذه الأزمة في الزمن الاجتماعي قد أرجعت المجتمع، آلافاً عدة من السنين إلى الخلف، إلى زمن لم يكن إدراك الزمن التاريخي يتعدى فيه، عند البشر، حدود دورة من الحقب مُنَمَّطَةٍ ـ كونية ومناخية ـ تتكرر إلى ما لا نهاية، مثلها في ذلك مثل المناسك الدينية التي كانت [هذه الدورة] تضبط إيقاعها.

هذا ولا يكون أن «تُلغى» أبعاد التاريخ المقلقة من غير أن يحدث الغاؤها فراغاً يقتضي سدّه. ولذلك فلقد كان لا بدّ من الاستعاضة عن فوضى التاريخ الحقيقي بـ تاريخ مُزيّف لا يَصْدُرُ عن تطوّر المجتمع بل عن مشيئة المُخَطِّط المناوب؛ بدلاً من الوقائع الواقعة يُقترح علينا التكفُّف بوقائع مزيفة: نمضي من ذكرى سنوية إلى ذكرى سنوية أخرى، ص ٣٤
من احتفال إلى آخر. من مسيرة إلى مسيرة، من مؤتمر إجماعي إلى انتخابات لا تقلّ عنه إجماعاً، ومن الانتخابات الإجماعية إلى المؤتمر الإجماعي، من يوم الصحافة إلى يوم المدفعية وبالعكس. فإذا ما ألقى الواحد منا نظرة على الروزنامة طالعته رؤية إجمالية لا للماضي فحسب، بل للمستقبل أيضاً، حتى لَيُحَصِّلَ المرء، من معرفته سلفاً بمضمون هذه الطقوس المتكررة، كمية من المعلومات تُضارع تلك التي قد تَتَحَصَّل

لديه من خبرة حقيقية. إنه نظام كامل إذن ـ كلفته العودة إلى ما قبل التاريخ، مع إضافة التقييد التالي: إنه كان للتكرار المطرد للمناسك في نظر أجدادنا معنى وجودياً عميقاً، لكنه بالنسبة إلينا ضرب من التكرار الرتيب العديم المعنى: فأما الحكومة فتتشبث به لكي تُوحي بوجود حركة تاريخية، وأما المواطن فيشارك فيه تحاشياً للمتاعب.

ولكن عند هذا الحد يبرز أمر فريد، ظاهر للعيان، جديد حقاً، لم يخطط له في روزنامة «الحوادث» الرسمية، أمر لا يسعنا المرور دونه، أمر تاريخي حقاً: التاريخ يطلب لنفسه حق الكلام مجدداً.

كيف يمكن للتاريخ، في حالتنا، «أن يستعيد الحق بالكلام»؟ ماذا يعني عَينّيا انكشاف هذا الأفق؟

لست مؤرخاً ولا نبياً. ومع ذلك لا أملك إلّا أن أُبدي بعض الملاحظات في شأن بنية ظروف كهذه.

حيثما يقوم، وإن في حدود معينة، تنافس مفتوح على السلطة ـ باعتباره الضمانة الحقيقية الوحيدة لتحكّم الشعب بالسلطة (وباعتباره الضمانة الوحيدة لحرية التعبير) ـ فإن على السلطة أن تَدخُل طوعاً أو كُرهاً في شكل من أشكال الحوار المفتوح الدائم مع المجتمع. وبذلك تضطر إلى حلّ المسائل المتنوعة التي تواجهها بها الحياة.

أما حيثما لا تنافس مفتوح على السلطة (وحيث لا مفر لحرية التعبير من أن تُقمع عاجلاً أو آجلاً) ـ وهذه هي الحال في كل نظام مُصاب ص ٣٥
بالقصور الحراري ـ فالسلطة الاجتماعية لا تسعى إلى التوافق مع الحياة بل تسعى إلى تطويع الحياة لما يُوافق حاجاتها هي. وهذا يعني عملياً أن السلطة تعمل على اخفاء تناقضاتها الحقيقية ومتطلباتها ومشكلاتها لدى

نشوئها، بدلاً من معالجتها وحلّها. على أن التناقضات والمتطلبات لا تزول من جراء ذلك بل تتراكم تحت غطاء القِدر. ولكن حينما يعجز الغطاء عن احتوائها، يكون الانفجار. عندئذ ينهار سد الجمود، ويدخل التاريخ الساحة.

ماذا يحدث عندئذ؟

يقينا، لا تعدم السلطة من القوّة، حتى إذاك، ما يقتضيه حؤولها دون ظهور التناقضات علانية في المناقشات والتنافس المكشوف على السلطة إلا أنها تفتقر إلى ما يكفيها من وسائل لمقاومة ما تواجهه من ضغطٍ تمامَ المقاومة. وهكذا تشقّ الحياة طريقها إلى النور حيثما تقدر على الأقل، أي في الدهاليز الخفية للسلطة حيث تفرض بادىء الأمر نقاشاً سرياً، ثم تنافساً محجوباً على السلطة. إلا أن السلطة لما كانت غير مهيأة لذلك تقع فريسة الذعر: مكائد الدهاليز، نزاعات الأجهزة والمزاحمات الشخصية تبثّ الاختلال في مكاتب الوزارات وتصل حتى الدوائر الحاكمة. والقناع الصارم الغُفل الذي كان يسدله الدهاقنة على تماهيهم بالسلطة يسقط فجأة، وتظهر من ورائه كائنات حية تتسابق تسابقاً فردياً على السلطة، تتنازع فيما بينها، كل من أجل نفسه. تلك هي لحظة الانقلابات ومكائد القصور، والإقالات والإستقالات والتعيينات التي كثيراً ما يستعصي تفسيرها من الخارج؛ تلك هي اللحظة التي تُفضح فيها المؤامرات الحقيقية أو الوهمية، الجرائم الفعلية أو الخيالية، الأخطاء المُكتشفة في ماض بعيد. تلك هي لحظة الاقصاءات، والاتهامات والافتراءات المتبادلة أو حتى الاعتقالات والمحاكمات. كان الممسكون بأعنّة السلطة يلهجون كلهم، حتى ماض قريب، باللهجة نفسها، ويستخدمون المصطلح نفسه في الحديث عن وحدة أهدافهم ونجاح مشروعهم، وإذا بكتلة السلطة

المتراصة المُصمتة تنحلّ فجأة إلى أفراد متمايزين يسعى كل منهم إلى الطعن بأقرانه متوسلاً بتلك اللغة التي كانت لغتهم. أما العادي من الناس فيكتشف بمزيد دهشة أن نفراً غير قليل من القادة السابقين ـ أي ص ٣٦ أولئك الذين قصروا في السباق إلى السلطة ـ لم يُؤمنوا قط بالأهداف المرسومة وانهم قد اخفقوا في تحقيقها بينما غيرهم ـ أي أولئك الذين فازوا في السباق ـ هم المؤمنون حقاً بهذه الأهداف وهم وحدهم القادرون على النجاح في تحقيقها.

وإذ تبدو فورات التاريخ الصحيح غير ذات ضابط ولا عقال فلفرط ما رتبت السلطة ـ طيلة سنوات ـ ورَشدّت روزنامة الحياة المزيفة: فقهر تَمَنُّع التاريخ على التكرار وما لوقائعه من فرادة ومفاجأة وسرِّه الذي لم يزل مكبوتاً تظهر كلها فجأة. طوال سنوات لم يشهد الشعب مفاجآت يومية وها هو يعيش بغتة مفاجأة عظيمة حقاً لا سابق لها. فجأة تنفجر «فوضى» التاريخ التي لم تزل يقمعها نظام مصطنع. ويلوح لي أننا قد شهدنا شيئاً من هذا القبيل.

تذكّروا! تذكّروا كيف انهارت تلك الآلة المعصومة في ليلة واحدة. تذكّروا كيف انفرط عقد الفريق الحاكم وقد كان يبدو مقيماً على حاله حتى قيام الساعة ـ لأن هذا النظام لا يعرف إلّا الانتخابات الاجماعية التي لا تُبقي في صفوفه من يقدر على الطعن فيه. تذكّروا كيف اكتشف الناس أن الواقع لا يمت بصلة إلى ما كانوا يَحْسَبون.

إن اللحظة التي يضرب فيها أعصار كهذا عالماً كانت بُنى السلطة فيه تبدو مَقْدُودةً من صخر ليست حكماً لحظة امتاع للمراقب من الخارج. أفليس ضغط الحياة الباطن الذي لا يقاوم، وضغط الحاجات الاجتماعية المقموعة التي لا تبيد، وضغط المصالح المتضاربة والتوترات هي ما

يـزعـزع السلطة في نهاية الأمـر؟ فلم التعجب إذن من أن المجتمـع يستفيق دائماً في ظروف كهذه، ويتعلق بها، ويدركها إدراكاً حاداً ويتركها تعمـل ويحاول أن يستفيـد منها؟ إن هـزات من هـذا النـوع تـوقظ دائـماً المخاوف والآمال. وهي تكشف ـ في الـظاهر أو في الـواقع ـ أفقـاً واسعاً من إمكانات التحقق لقـوى وطموحـات شتى. كما أنها تُعجِّـل في معظم الأحيان طفرات المجتمع على اختلافها. ص ٣٧

مأساة وطنيـة

فيمَ نعجب من أن نجـد، إذ ينكشف غطاء القِدر وتنبع حمم الحيـاة، فضلاً عن التعطش إلى الحقيقة والرغبـة في التعبير، وفضـلاً عن المساعي العـاقلة من أجل تقـويم ما قـد ارتكب من أخطاء ـ من أن نجـد حقـداً طالعاً من الاحشاء، غضباً انتقامياً ورغبـة محمومـة في التعويض الفـوري عن المـذلات التي سَلَفَ تحملها والسكـوت عنها. إن التفـاوت بين هـذه الرغبة وبين الظرف القائم إنما ينشأ، إلى حد بعيد، من الشعور الغامض بأن هذه الفورة إنما حدثت بعد فوات الأوان، بعد أن عادت لا معنى لها لأن المخاطر التي استـدعتها ولّت ولأنها ليست إلا البـديل ممـا كان ينبغي حدوثه في وقت آخر.

ليس مـا يُـدهِش فـي أن يشعـر ممثـلو السلطة الـذين عهـدوا طـوال سنوات الموافقة الاجتماعيـة والدعم المـطلق غير المشروط والـوحدة التـامة الناتجـة عـن التزييـف الكامل، ـ أن يشعروا بالصدمة مـن جـراء انفجار المشاعر المكبـوتة حتى ليحملهم هـذا الأحساس، في تلك اللحـظة، على استشعار التهديد الشديد. ولما كانوا يحسبون أنهم الضامنـون الوحيـدون لدوام الكون، فهم يرون في ذلك تهديداً مروعاً للعالم بأسره ولا يترددون

في الاستنجاد بملايين الجنود الأجانب من أجل انقاذهم (وانقاذ العالم كله طبعاً)!

لقد شهدنا مؤخراً انفجاراً من هذا القبيل. والذين ما زالوا منذ سنوات يذلون الناس ويشتمونهم ذُعروا من رؤيتهم يُحاولون الكلام مجدداً. ولذلك تراهم يصفون تلك الحقبة بـ «حقبة فوران الأهواء».

ولكن كيف قُيّض لهذه الأهواء أن تتفاقم؟ أولى بمن يعلم كم من الإذلال قد سبقها، وبمن يفهم الآليات النفسية الاجتماعية لردات الفعل العلنية على مكابدة الإذلال مدة من الزمن متمادية في الطول، أولى به أن يندهش من الهدوء النسبي لهذا «الانفجار» وما اتسم به من رزانة ونزاهة عن الغرض. ومع ذلك فلقد قُدّر علينا أن ندفع غالياً جداً ثمن «لحظة الحقيقة» هذه. ص ٣٨

إن السلطة الاجتماعية الحالية تختلف اختلافاً بيّنا عن تلك التي كانت سائدة قبل «الربيع». فتلك كانت النموذج «الأصلي» بينما ليست هذه الا محاكاة صورية، عاجزة عن مضارعة تضليل النموذج «الأصلي». أضِفْ إلى ذلك أن السلطة القديمة كانت، وهذا الأهم، تتمتع بتأييد صادق ـ وإن في تضاؤل متصل ـ من قبل قاعدة اجتماعية حقيقية، لا يُستهان بها تضم قسماً من السكان كما كانت تمتلك قدرة حقيقية على الإيحاء فيما يتعلق بتطلعات الناس الاجتماعية. أما السلطة الحالية فهي لا تستند، خلافاً للأولى، إلا على غريزة بقاء الأقلية الحاكمة وخوفها من الأكثرية المحكومة.

يصعب علينا، والحال هذه، أن نتخيل كل ما قد تُفضي إليه «لحظة حقيقة» مستقبلية ما لوفرة الاحتمالات، كما يصعب علينا أن نتخيّل على

أيّ نحو سيكون جزاء عملية الإذلال الاجتماعية هذه بما هي عليه من تراكب وعلانية. مُحال أن يحرز المرء مدى وعمق ما قد، تُخلِّفه «لحظة» كهذه من عواقب وخيمة على الشعب وما لا محالة لها من أن تخلِّفه.

هذا وان المرء ليقف مشدوهاً أمام عجز سلطة تَدَّعي أن ليس من يضاهيها علمية وموضوعية عن تَفَهُّم المبادىء الأولية لكيفية سيرها وعن استخلاص العبر من تاريخها الخاص. ليس في ما أخاف ـ كما هو بيّن ـ توصل القيادة السياسية الحالية إلى إلغاء الحياة بتشيكوسلوفاكيا وإلى تعطيل سير التاريخ تعطيلاً لا رجعة عنه. فالتجربة خير دليل على أن ما من حقبة أو حال إلاّ وتتلوها أخرى تُكذِّب توقعات حُكّام الحقبة السابقة سواء أعاد ذلك على الإنسان بالسعادة أو بالشقاء.

ولكنني أخاف شيئاً آخر، خوفاً يُشكِّل أساس هذا النص: أخاف من العواقب الوخيمة والعبثية البعيدة الأجل التي سوف يجلبها الكبت الحالي على الشعب. يُخيفني الثمن الباهظ الذي سوف يضطرنا إلى دفعه تعطيل سير التاريخ وإحصاء أنفاس الحياة إحصاءاً وحشياً لا طائل تحته يُكبَتُ في دواخل المجتمع والنفوس. يُخيفني هذا «الاقصاء» القسري لكل آفاق ص ٣٩
العيش على نحو سوي نسبياً. لا شك أن القارىء قد أدرك أن ما يُخيفيني ليس المحن العصبية التي نتكبدها الآن من جراء القمع الاجتماعي والحط من الإنسان، ولا حتى من الثمن الباهظ الذي لا بدّ لنا من دفعه على المدى البعيد من جراء الانحطاط الفكري والأخلاقي لمجتمعنا. إن ما يعنيني هو الكلفة التي يصعب تخمينها لتلك اللحظة المستقبلية التي سوف يطلب فيها التاريخ والحياة حقهما.

إن كامل المسؤولية لا يقع في حال من الأحوال على عاتق القائد السياسي وحده: فما من قائد يحكم منفرداً ولذلك فإن قدراً من المسؤولية

يتحمله المحيطون به من أفراد حاشيته. كذلك، فما من بلد يوجد معلقاً في الخلاء وما من بلد إذن سياسته في منأى عن تأثير البلدان اوخرى. والأوضاع السائدة في لحظة معينة محكومة أيضاً بما ارتأى وقرر وفعل الحكام السابقون. أخيراً، فإن المواطنين يسهمون بقراراتهم اليومية في إنشاء أوضاع معينة، محدودة بظروف التطور التي تُمثِّل بالنسبة لتلك الحدود أسبابها ونتائجها وذلك سواء اتصرفوا فرادى أو جماعات. على الرغم من هذه الحدود التي لا تعدم يداً مؤثرة في أوضاعنا الحاضرة فإن مسؤوليتكم يا غوستاف هوساك، بما لكم من ولاية على القرار السياسي، جسيمة. فإن لم يكن منكم إلا المشاركة في مسؤولية صوغ مناخ حياتنا جميعاً، فإن لكم تأثيراً مباشراً في تعيين ما سوف يتوجّب على مجتمعنا دفعه ثمناً لسياسة «التوطيد» الحالية.

إن التشيكيين والسلوفاك ـ كغيرهم من الشعوب ـ يمتلكون إمكانات شتى: فلقد خرج منا أبطال وسيخرج منا أبطال بَعْدُ وقد خرج منا وشاة وخونة وسيخرج منا غيرهم بَعْدُ، وعلى غرار ما نحن قادرون على اطلاق الأعنّة لخيالنا وابداعنا وعلى تخطي ذواتنا فكرياً وخلقياً في أفعال مفاجئة وعلى النضال من أجل الحقيقة والتضحية بأنفسنا فداء الغير، فليس ما يعصمنا من الانغماس في اللامبالاة المطلقة ومن الاهتمام إلا ببطوننا والكيد بعضنا لبعض. هذا، ومع أن النفس البشرية ليست وعاء فارغاً يمكن ملؤه بأي شيء (وهذا التصور الوقح للشعب يكثر وروده في كلام المسؤولين الرسميين تحت هذا العنوان الفظيع: «حشو أدمغة الناس») فإن مسؤولية القادة حاسمة في الترجيح بين الإمكانات الشتى المتضاربة التي ينطوي عليها المجتمع ـ أعني في تعبئة بعضها وتنميته وفي قمع بعضها الآخر.

واليوم، إنما تُحرَّض وتُشجَّع، وبصورة منهجية، أسوأ النزعات الكامنة ص ٤٠ فينا: الأنانية، اللامبالاة، الجبن، الخوف، الانقياد، الخلاص الفردي الذي لا يقيم اعتباراً لما يترتب عليه من عواقب عامة الأثر. ومع هذا فقد كان في وسع حكومتكم أن تعمل في المجتمع سياسياً على نحو يُتيح لأفضل ما فينا، لا لاسوئه، أن يتحقق.

لقد اخترتم ـ حتى الآن ـ سلوك السبيل الأيسر على حكومتكم والأخطر على المجتمع: سبيل المظاهر الخداعة يدفع مجتمعنا ثمنه انحلالاً داخلياً، سبيل انحطاط القوى الحيوية للجسم الاجتماعي تدفع الحياة ثمنه اختناقها، سبيل حماية النظام يدفع المجتمع ثمنه تفاقماً في أزمته الأخلاقية والفكرية وتدفع الكرامة الإنسانية ثمنه تقويضاً منهجياً لها.

وانتم مقتدرون، مع ذلك ـ وإن في حدود إمكاناتكم ـ على أن تفعلوا الكثير من أجل تحسين الحال وإن نسبياً: نعم، لعلّ هذا السبيل أعسر وأقلّ إغراء بسلوكه كما أن نتائجه لن تظهر في الحال للعيان ولن يخلو الأمر من عقبات تصدكم عنه. نعم، لعله كذلك ولكن سلوككم إياه ـ باعتبار مصلحة مجتمعنا وتطلعاته الحقيقية ـ أرشد.

وأنا، بصفتي من مواطني هذه الدولة، أطالبكم جهاراً نهاراً، أنتم يا غوستاف هوساك، كما أطالب مسؤولي النظام الحاكم كلهم، أن تَنْكبّوا على المشاكل التي اجتهدت في لفت انتباهكم إليها كي يتسنى لكم تقويم مسؤوليتكم التاريخية والعمل بما يُمليه ذلك عليكم.

صدر عن «دار الجديد»

رنيه شار: نواحي فان غوغ

الترجمة العربية ـ صنعة وضّاح شرارة ـ ونظيرها الأصل الفرنسي
٦٤ صفحة ١٥ x ٢١,٥

باول تسيلان: الخشخاش والذاكرة

الترجمة العربية ـ صنعة وضّاح شرارة ولقمان سليم ـ ونظيرها الأصل الألماني والترجمة الفرنسية صنعة V.Briet .
١٤٨ x ٢٢

أخبار مجنون بني عامر لأبي الفرج الأصبهاني وبخيله أخبار الخبر لوضاح شرارة

١٠٠ صفحة ٢٠ x ٢٢

حسن داود: أيام زائدة

رواية
١٣٦ صفحة ١٤,٥ x ٢١,٥

عباس بيضون: خلاء هذا القدح

قصيدة (تتخللها ثماني لوحات من سمير قانصو)
٧٢ صفحة ١٤,٥ x ٢١,٥

شوقي خير الله: مذكرات

٧٩٢ صفحة ١٧ x ٢٤

انطوان أبو زيد: الأرض خفيفة، ولا خشية

قصيدة
٣٢ صفحة ١٣ x ١٩,٥

حسني زينه: أطع الدولة ولا تنصرها

محاولة في تأزّم العلاقة بين «الفرد» والدولة
١٢٨ صفحة ١٣,٥ x ١٩,٥